

آثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1981-2023

The impact of exchange rate changes on monetary stability in the Libyan economy during the period 1981-2023

صابر المهدي على الوحش¹*

Saber Al Mahdi sur la bête

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، ليبيا، s.alwahsh@uot.edu.ly

تاريخ النشر: 2025-04-29

تاريخ القبول: 2025-04-03

تاريخ الاستلام: 2025-03-02

ملخص:

هدفت الدراسة الى قياس آثر التغيرات في سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1981-2023، ومن الاختبارات المبدئية تبين أن النموذج المناسب للدراسة هو نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة الى أن قيمة الدينار الليبي انخفضت من 1 دينار يساوي 2.8 دولار عام 1958 الى 1 دينار يساوي 0.223 دولار عام 2021، ويتضح من خلال $CointEq(-1)$ وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة وإشارة سالبة، مما يدل على وجود تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة تبلغ -1.115- لكن في الأجل الطويل يتضح أن إشارة المتغير المستقل سالبة لكنها غير معنوية مما يعني عدم وجود أثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الأجل الطويل وهذا يؤكد رأي النظرية النقدية والتي تقول بأن النقود محايدة في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير. وأوصت الدراسة بالعمل على تنسيق العمل في منظومة السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق استقرار نقدي مستدام في الاقتصاد الليبي وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية والعمل على تنويع الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، سعر الصرف، معامل الاستقرار.

تصنيف JEL: O55؛ F31؛ E32

Abstract: This study examines the impact of exchange rate changes on the monetary stability coefficient in Libya (1981-2023) using the ARDL model. Results show a decline in the Libyan dinar's value from 2.8 USD per dinar (1958) to 0.223 USD (2021). The short-term correction speed is -1.115, but in the long term, the exchange rate has no significant effect on monetary stability, supporting the neutrality of money theory. The study recommends economic policy coordination, banking reforms, and economic diversification to achieve sustainable monetary stability.

Keywords: Libyan economy, exchange rate, stability factor.

JEL classification Codes: O55; F31; E32

¹ صابر الوحش

1. مقدمة:

أن دراسة آثر التغيرات في سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي يعد من المواضيع المهمة والملحة في الدراسة، فالتغيرات التي حصلت على سعر الصرف سواء كان في خلال الفترة (2000-2002) أو خلال الفترة (2019-2021) تعد تغيرات لها آثر جوهري على قيمة الدينار الليبي، كون الاقتصاد الليبي منفتح على الاقتصاد العالمي بنسبة كبيرة؛ ويعتمد على اشباع جل احتياجاته من الخارج، عليه فأن أي تغير في سعر الصرف يحدث آثر على كل المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي؛ ويؤثر على معيشة المواطن بشكل مباشر، وتسعى كل الدول الى دعم استقرار سعر صرف عملتها كون سعر الصرف أحد أهم أدوات استقرار الاقتصاد، فدعم استقراره يساعد على استقرار الاقتصاد، ويشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويساعد على إقرار سياسات اقتصادية فعالة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة في استقرار المستوى العام للاستقرار، وتخفيض معدل البطالة الى المستويات الدنيا، وتحقيق معدل نمو مقبول في الناتج المحلي الإجمالي.

1.1 - مشكلة الدراسة:

مر سعر صرف العملة الليبية بمحطات مختلفة، وتم تعديله عديد المرات تحت ظروف مختلفة بقصد تحقيق أهداف مختلفة لعل أهمها الاستدامة المالية في تغطية النفقات المالية العامة، وتسعى هذه الورقة الى تحليل آثر هذه التعديلات في سعر الصرف على الاستقرار النقدي من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي:

هل هناك آثر لتغيرات سعر صرف العملة الليبية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟

2.1 - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل آثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

3.1 - فرضيات الدراسة:

أ. توجد علاقة عكسية بين تغيير سعر صرف الدينار الليبي ومعامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

ب. توجد علاقة توازنه قصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي.

4.1 - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأهمية العملية لمعرفة آثر التغير في سعر صرف الدينار على الاستقرار النقدي من تم يمكن اتخاذ السياسات الملائمة في حال تقرر تغيير قيمة العملة مستقبلاً.

5.1- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي وعلى الأسلوب القياسي من أجل تحديد العلاقة واتجاهها بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي، وحيث تنقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام رئيسية يهتم الأول بالاطار المنهجي والدراسات السابقة بينما يهتم القسم الثاني بعرض تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي والتعريف بالاستقرار النقدي، ويهتم القسم الثالث بتحليل أثر التغيرات في سعر الصرف على الاستقرار النقدي، واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة في النشرات الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي.

2- الدراسات السابقة:

في دراسة (الשלحاني، 2023، 124-144) التي هدف من خلالها قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1985-2022) والتي اعتمد فيها على سعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل والتضخم كمتغير ضابط لقياس أثرهما على القاعدة النقدية كمتغير تابع ممثل للاستقرار النقدي توصل في دراسته الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وكذلك وجود أثر إيجابي لتغير سعر الصرف الحقيقي والتضخم على الاستقرار النقدي. واما دراسة (مختاري وآخرون، 2021، 212-230) فقد هدفت الى ابراز أثر أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) واتبعت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي لقياس الأثر، وتوصلت الى أن تأثير إيجابي لسعر الفائدة وسلبى لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري في الأمدين القصير والطويل. وهدفت دراسة (المومن، 2021، 551-568) الى دراسة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي بالجزائر للفترة (1980-2020)، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة والأسلوب القياسي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي بالجزائر، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل. أما دراسة (ولد موسى، 2023، 231-249) فقد تناولت قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا خلال الفترة (1986-2020) واستخدمت التحليل القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، واستخدمت متغير نمو القروض الموجهة للاقتصاد ونمو الواردات وسعر الصرف الاسمي وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة لقياس أثرها على معامل الاستقرار النقدي، وتوصلت الدراسة الى أن سعر الصرف الاسمي وسعر الفائدة يؤثران سلباً على معامل الاستقرار النقدي في موريتانيا في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فأن سعر الفائدة ونمو الواردات لهما تأثير إيجابي على معامل الاستقرار النقدي، وتوصلت الدراسة الى أن نمو القروض يؤثر سلبياً في المدى الطويل. اما دراسة (بشينة وآخرون،

(2018، 99-131) فقد هدفت الى التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، وبيان مدى فاعليتها و نجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي، وقد تم صياغة نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار بين متغير الاحتياطي القانوني متغيراً فاعلاً يعبر عن السياسة النقدية، ومتغيري التضخم وسعر الصرف معبرين عن حالة الاستقرار النقدي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لسياسة الاحتياطي القانوني في سعر الصرف، غير أن هذا التأثير يبدو معدوماً أو لا وجود له إذا تعلق الأمر بالتضخم، مما يعني أن السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي لم تتجح في خلق استقرار نسبي للأسعار وفق هذه الدراسة. اما دراسة (البرغثي والشريف، 2014، 1-20) فقد هدفت الى دراسة تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي في الفترة 1970 - 2007، ومن خلال تحليل العلاقة بين عرض النقود معبرا عن السياسة النقدية ومعدل التضخم كمعبر عن الاستقرار النقدي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدل التضخم في المدى الطويل والنمو في عرض النقود. أما دراسة (دردور، 2022، 615-630) فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف الموازي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي ومؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام نموذج **ARDL** و أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وعلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين المتغيرين، حيث يؤثر سعر الصرف الموازي إيجابياً على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير، بينما يتحول هذا التأثير إلى سلبي على المدى الطويل. تؤكد هذه النتائج أهمية استقرار سعر الصرف في تحقيق الاستقرار النقدي، مما يستدعي تبني سياسات نقدية فعالة للحد من التقلبات وتحقيق التوازن الاقتصادي.

جل الدراسات السابقة اشارت الى أن سعر الصرف يعتبر متغير أساسي ويحتل مكانة رئيسية في تحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي، لكن اثر هذا المتغير على الاستقرار النقدي اختلف من دراسة الى أخرى، ما يستدعي دراسة أثر هذا المتغير على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

3- التعريف بالاستقرار النقدي:

الاستقرار النقدي يشير الى حالة من التوازن في النظام المالي والاقتصادي، حيث يكون النظام المالي قادر على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتكون الأسعار مستقرة مما يجعل البيئة الاقتصادية مستقرة ومحفزة للنمو وتدفق الاستثمارات، الأمر الذي يدفع نحو مستويات معيشية أفضل، وتوجد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على الاستقرار النقدي من عدمه في أي دولة منها:

أ. الكتلة النقدية:

ويقصد بها كافة أشكال النقود والمتمثلة في نقود لدى الجمهور واحتياطيات المصارف التجارية وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات المالية الأخرى لدى المصرف المركزي.

ب. معدل التضخم:

ويقيس الزيادة في أسعار السلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة، ويحدث التضخم وفقاً لنظرية كمية النقود عند زيادة كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مما يخلق فائض في الطلب على السلع، وفي الحالة الليبية والتي يشبع فيها أغلب الطلب على السلع من الخارج فإن زيادة كمية النقود من العملة المحلية بنسبة أكبر من عرض العملة الأجنبية ينتج عنه تضخم في الأسعار.

ت. معدل الفائدة:

معدل الفائدة هو إداة لتحويل أصل عاطل الى أصل استثماري ويحقق التوازن بين الطلب المباشر على النقود والاستثمار النقدي.

ث. سعر الصرف:

وهو نسبة مبادلة عملة الدولة بعملات الدول الأخرى أي عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة من العملة الأجنبية.

ج. معامل الاستقرار النقدي:

من أهم الأهداف التي تسعى السلطة النقدية لتحقيقها هو الاستقرار النقدي، وادواتها في تحقيق ذلك تتمثل في ضبط وتنظيم السيولة المحلية بما يتناسب وتمويل الاقتصاد الحقيقي، فوفقاً لنظرية كمية النقود النيو كلاسيكية فإن الاستقرار النقدي يتطلب التساوي بين نمو عرض النقود مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس بالمعادلة التالية (سامويلسون، 2006، 738):

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

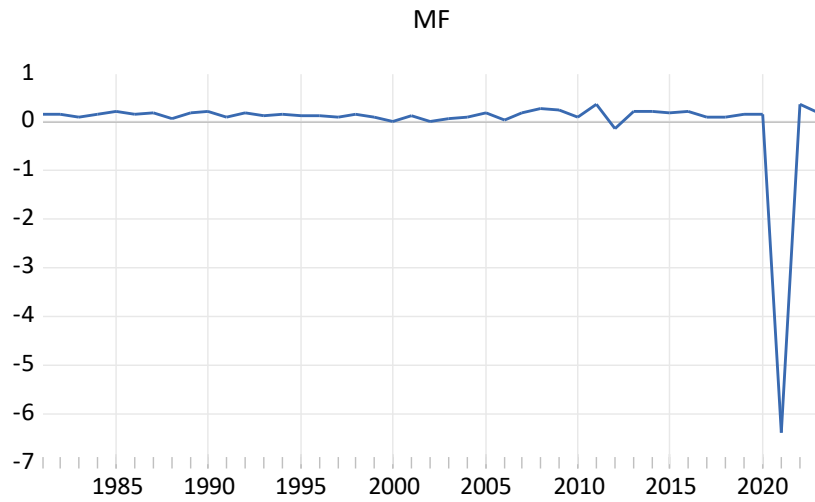
حيث أن B تشير الى معامل الاستقرار النقدي، و $\frac{\Delta M}{M}$ يمثل النمو في كمية النقود، و $\frac{\Delta Y}{Y}$ يمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا تعادل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي أي أن الفرق بينهما يساوي صفر فإن هذا الاقتصاد يوصف بأنه مستقر أما إذا كان التغير النقدي أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي أي القيمة موجبة فذلك يعني وجود فائض في القدرة الشرائية يفوق الإنتاج من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة وكان هذا الفرق في تزايد مستمر فذلك يعني وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد وإذا كان العكس أي أن الفرق في القيمة سالب فذلك يشير الى حالة كساد في هذا الاقتصاد، وقوة الضغوط التضخمية أو الكساد تعتمد على قيمة الفرق.

ومن خلال الشكل رقم (1) والذي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي والبيانات الرسمية للناتج المحلي والقاعدة النقدية نلاحظ ان الاقتصاد الليبي يواجه ضغوط تضخمية في أغلب فترة الدراسة لكن هذه الضغوط ليست كبيرة، ونلاحظ في نهاية

الفترة وعند تخفيض قيمة العملة الليبي بنسبة كبيرة شهد الاقتصاد فترة انكماش حادة سرعاً ما تعافى منها، لكن اذا ما تتبعنا حركة سعر الصرف في السوق الموازي نلاحظ أنه تذبذب كثيراً بعد الاغلاقات في سنة 2014، ونظراً لعدم وجود سلسلة معتمدة لهذا السعر لم نتمكن من دراسته بشكل جيد، لكن هذا التذبذب اثر بشكل واضح في معدل التضخم الذي لا يظهر في البيانات الرسمية الصادرة من أجهزة الدولة الرسمية.

الشكل رقم (1)

معامل الاستقرار النقدي



المصدر: اعداد الباحث بناء على البيانات.

4- تطو سعر الصرف في الاقتصاد الليبي:

بعد الاستقلال أصدرت لجنة النقد الليبية أول عملة ليبية موحدة في 1952/3/24، وكانت الوحدة القياسية للعملة جنيهه ليبي يساوي جنيهه إسترليني، وبعد انضمام ليبيا الى صندوق النقد الدولي عام 1958 حددت ليبيا قيمة عملتها في السنة التالية عند مستوى جنيهه ليبي يساوي 2.48828 جرام من الذهب الخالص أو ما يعادل 2.8 دولار أمريكي، واستمر نظام تثبيت قيمة العملة الليبية عند هذه القيمة رغم كل ما حصل من تطورات مثل فك ارتباطه بالجنيه الإسترليني عام 1967 وتغيير تسميته من الجنيه الى الدينار عام 1971 استمر عند نفس القيمة حتى عام 1973 حيث اعيد تثبيت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف دينار واحد يساوي 3.3778 دولار امريكي.

واتخذت الدولة الليبية في عام 1986 قرار بفك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وتم ربطه بسلة حقوق السحب الخاصة في 1986/3/28 بسعر صرف دينار واحد يساوي 2.80 وحدة حقوق سحب خاصة، وبذلك انخفضت قيمة الدينار الليبي بحوالي 4% مقابل الدولار الأمريكي، وحدد مصرف ليبيا المركزي هامش مسموح به لتغير سعر صرف الدينار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في حدود 7.25% بالزيادة والنقصان وحددت قيمته عند ادنى مستوى يسمح به الهامش المحدد بحيث أصبح سعر صرف الدينار يساوي 2.60465 وحدة حقوق سحب خاصة.

وقام المصرف المركزي في عام 1995 و 1998 بتخفيض القيمة التعادلية للدينار بحيث أصبح الدينار يساوي 1.517 وحدة حقوق سحب خاصة بدل من 2.8 التي كان معمول بها، وكان الهدف من هذا التخفيض تهيئة البيئة البيئية لتصحيح أوضاع سعر الصرف، وقد مر الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة بتقلبات كبيرة في سعر الصرف، وكان هناك أربعة أسعار صرف في السوق الليبي، سعر صرف رسمي، وسعر صرف تجاري، وسعر الصرف الخاص المعلن، وسعر الصرف في السوق الموازي، ولمعالجة الوضع طبق المصرف المركزي بداية من عام 1999 ما سمي في ذلك الوقت بسياسة سعر الصرف الخاص، وملخص هذه التجربة الناجحة كان بإقرار سعر صرف خاص معلن قريب من السعر في السوق الموازي، وطبق على بعض التعاملات دون غيرها بهدف سحب السعر في السوق الموازي، واستمر المصرف في عملية التخفيضات خلال الفترة 1999-2002 الى أن وصل الى السعر المستهدف في الخطة وهو 1.30 دينار لكل دولار، وقد نجح المركزي في ذلك من أول يوم في التطبيق وكان سعر الصرف في السوق الموازي قريب جداً من السعر الرسمي ويتبعه في كل تخفيض، وبعد وصول السعر الى السعر المستهدف تبث المركزي هذا السعر وبدء العمل به اعتباراً من 2002/1/1، وفي 2003 اتخذ مجلس إدارة المركزي قراراً آخر بتخفيض سعر الصرف الرسمي بواقع 15% بهدف أحتوى ضريبة النهر الصناعي لتصحيح القيمة التعادلية للدينار لتساوي 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة والدولار الواحد يساوي 1.5 دينار تقريباً، ويتحرك هذا السعر ضمن هامش واسع وفقاً للتغيرات في قيم العملات الأجنبية المكونة للسلة التي تعتمد عليها وحدة حقوق السحب الخاصة، واستقر سعر صرف الدينار الليبي عند ذلك المستوى مدعومة بالتحسن في أسعار النفط وزيادة موارد النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي على مدار خمسة عشر عاماً، وحتى اندلاع أزمة الهلال النفطي خلال الفترة 2013-2016 وما نتج عنها من انخفاض حاد في موارد النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي، وبعد الاختلالات التي حصلت في الاقتصاد من اغلاقات وانخفاض حاد في إيرادات النقد الأجنبي والاحتياطات صدر قرار المجلس الرئاسي رقم 1 لسنة 2018 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 183% عدل لاحقاً في أغسطس 2019 الى 163%، وفي سنة 2020 قرر مجلس إدارة المصرف المركزي توحيد سعر الصرف لكافة الأغراض التجارية والشخصية والحكومية عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة أي 4.48 دينار لكل دولار وبدء العمل به من 2021/1/3، وتحقيقاً لهدف هذه الورقة سنحاول دراسة أثر كل هذه التغيرات على الاستقرار النقدي خلال الفترة 1981-2023.

5- قياس أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي:

لقياس أثر سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981-2023) اعتمدت الدراسة على بيانات تم الحصول عليها من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي فيما عدا قيم الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2020-2023) فقد تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي كما

هو موضح بالجدول رقم (1) في الملحق، ويعبر عن متغير معامل الاستقرار (المتغير التابع) بالرمز (MF) وهو عبارة عن معدل نمو القاعدة النقدية مطروح منه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن متغير سعر الصرف بالرمز (EX) وهو المتغير المستقل، عليه تم بناء نموذج الدراسة محل البحث على النحو التالي:

$$MF_t = \alpha_1 + \beta_1 EX_t + \varepsilon_t$$

حيث:

MF_t: يمثل المتغير التابع (معامل الاستقرار النقدي) في السنة t.

α: تمثل ثابت المعادلة.

B: هي ميل الدالة وتعبر عن المرونة وتعكس علاقة الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

EX_t: يمثل المتغير المستقل (سعر الصرف) في السنة t.

ε: متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج.

وتم قياس هذه العلاقة وفقاً للخطوات التالية:

أ. دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

من خلال النتائج الواردة في الجدولان (1،2) يتضح أن سلسلة متغير سعر الصرف مستقرة في المستوى

(1) I وأن سلسلة معامل الاستقرار مستقرة في المستوى (0) I وبذلك يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار

الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

جدول رقم (1)

اختبار استقرار متغير سعر الصرف

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.254536	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول رقم (2)

اختبار استقرار متغير معامل الاستقرار النقدي

Null Hypothesis: MSF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.928044	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب. تقدير معاملات نموذج (ARDL):

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار (ARDL) ويتضح من النتائج وجود علاقة عكسية بين معامل الاستقرار النقدي وسعر الصرف، وان ارتفاع سعر الصرف بـ 1% يؤدي الى انخفاض معامل الاستقرار بـ 6.9، فارتفاع سعر الصرف يؤدي الى زيادة في القاعدة النقدية وإذا لم يقابلها زيادة مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي فذلك يؤدي الى خلل في الاستقرار النقدي، واتضح ذلك جلياً في بيانات السنوات (2021-2023) كما هو واضح في الشكل رقم (1) المعروض سابقاً.

ويلاحظ من الجدول ايضاً أن قيمة ($R=0.96$) أي أن المتغير المستقل يفسر 96% من التغيرات في معامل الاستقرار النقدي، ومن خلال اختبار Durbin Watson يتضح ان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي، وتشير إحصائية F الى أن النموذج جيد.

جدول رقم (3)

تقدير معاملات نموذج (ARDL)

Dependent Variable: MF
Method: ARDL
Date: 09/16/24 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1982 2023
Included observations: 42 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EX
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MF(-1)	-0.114777	0.036692	-3.128087	0.0034
EX	-6.937799	0.215204	-32.23829	0.0000
EX(-1)	6.840072	0.261083	26.19886	0.0000
C	0.278834	0.163759	1.702707	0.0968
R-squared	0.965114	Mean dependent var	-0.502381	
Adjusted R-squared	0.962360	S.D. dependent var	3.544004	
S.E. of regression	0.687577	Akaike info criterion	2.179107	
Sum squared resid	17.96496	Schwarz criterion	2.344599	
Log likelihood	-41.76124	Hannan-Quinn criter.	2.239766	
F-statistic	350.4184	Durbin-Watson stat	1.933153	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ت. اختبار التكامل المشترك:

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن قيمة F المحسوبة من اختبار الحدود (Bounds Test) أكبر من كل مستويات المعنوية مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي).

جدول رقم (4)

اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	452.6757	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

ث. تقدير العلاقة في المدى القصير:

من الجدول رقم (5) والذي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتضح أن قيمة $CointEq(-1)$ بلغت (-1.115) وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة وإشارة سالبة، مما يعني أن جل الانحرافات في المدى القصير يتم تصحيحها كل سنة في المدى الطويل في العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي وسعر الصرف الرسمي.

جدول رقم (5)

نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(MF)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/16/24 Time: 15:07
Sample: 1981 2023
Included observations: 42

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-6.937799	0.205030	-33.83794	0.0000
$CointEq(-1)^*$	-1.114777	0.029485	-37.80876	0.0000
R-squared	0.983515	Mean dependent var		0.002143
Adjusted R-squared	0.983103	S.D. dependent var		5.155529
S.E. of regression	0.670167	Akaike info criterion		2.083869
Sum squared resid	17.96496	Schwarz criterion		2.166615
Log likelihood	-41.76124	Hannan-Quinn criter.		2.114198
Durbin-Watson stat	1.933153			

ج. تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم تقدير العلاقة طويلة الأجل كما هي واردة في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

العلاقة في الأجل الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.087665	0.118812	-0.737847	0.4651
C	0.250125	0.144256	1.733903	0.0910

$$EC = MF - (-0.0877*EX + 0.2501)$$

ويتضح من البيانات أن إشارة المتغير المستقل سالبة لكنها غير معنوية مما يعني عدم وجود أثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الأجل الطويل وهذا يؤكد رأي النظرية النقدية والتي تقول بأن النقود محايدة في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير.

ح. اختبارات استقرار النموذج:

- اختبار تجانس التباين: لاختبار تجانس التباين توجد عدة اختبارات يمكن من خلالها الكشف عن مدى تجانس البواقي من عدمها، وقد اعتمدنا على اختبار (ARCH) في هذه الورقة.

جدول رقم (7)

تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.055971	Prob. F(1,39)	0.8142
Obs*R-squared	0.058757	Prob. Chi-Square(1)	0.8085

ومن بيانات الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة Obs*R-squared تساوي 0.058757 باحتمال أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي.

• اختبار شرط الارتباط الذاتي للبواقي:

يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار Breush-Godfrey والذي يشير إلى أن قيمة Obs*R-squared تساوي 1.618530 باحتمال أكبر من 5% ما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

جدول رقم (8)

الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

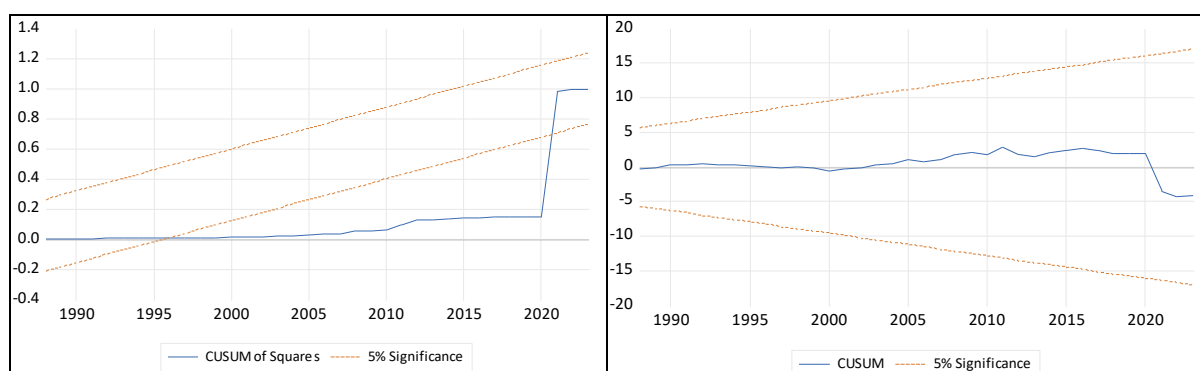
F-statistic	0.721458	Prob. F(2,36)	0.4929
Obs*R-squared	1.618530	Prob. Chi-Square(2)	0.4452

ج- اختبار الاستقرار الهيكلي:

يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum test واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of squares للتعرف على الاستقرار الهيكلي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، ومن خلال الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

اختبار الاستقرار الهيكلي



يتضح أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum واقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، إلا أن اختبار Cusum of squares يشير إلى أن المعلمة قد تكون غير مستقرة نتيجة لانتقال الشكل البياني الاحصائي للاختبار خارج الحدود عند مستوى 5% وذلك يشير إلى تغير هيكلي وعدم وجود استقرار بين المتغيرات وعدم انسجام في معادلة النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

6- الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغيرات في سعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1981-2023، وتحليل البيانات والاختبارات المبدئية تبين أن النموذج المناسب للدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وكانت العلاقة تتمثل في سعر الصرف الرسمي كمتغير مستقل ومعامل الاستقرار النقدي الناتج عن طرح معدل تغير الناتج المحلي من معدل تغير القاعدة النقدية متغير تابع، ولتحقيق هدف الدراسة تم عرض تغيرات سعر الصرف خلال فترة الدراسة وقياس معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة وتوصلت الدراسة إلى أن سعر صرف العملة الليبية مر بتقلبات كثيرة خلال فترة الدراسة تبعاً للتغيرات التي مر بها الاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد قد عانى من ضغوط تضخمية نتيجة السياسة النقدية التوسعية إلا أن الوضع اختلف في نهاية فترة الدراسة، حيث لاحظ انخفاض حاد في قيمة معامل الاستقرار حيث وصل إلى -6 خلال سنة

2021، ويعني ذلك بأن الاقتصاد الليبي قد تعرض إلى حالة انكماشية حادة بسبب تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% تقريباً.

ومن خلال دراسة البيانات المجمعة عن الفترة قيد الدراسة وقياس الأثر توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

أ. انخفضت قيمة الدينار الليبي من 1 دينار يساوي 2.8 دولار عام 1958 الى 1 دينار يساوي 0.223 دولار عام 2021، أي أنه فقد أكثر من 90% من قيمته خلال فترة الدراسة.

ب. واجه الاقتصاد الليبي ضغوط تضخمية في أغلب فترة الدراسة الا أن هذه الضغوط لم تكن كبيرة، ولأحظ في نهاية الفترة تزامننا مع تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة كبيرة شهد الاقتصاد فترة انكماش حادة سرعاً ما تعافى منها.

ت. تبين من نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة أن سلسلة متغير سعر الصرف مستقرة في المستوى (1) وأن سلسلة معامل الاستقرار النقدي مستقرة في المستوى (0) وبذلك يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

ث. من اختبار الحدود (Bounds Test) تبين أن قيمة F المحسوبة أكبر من كل مستويات المعنوية مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف والاستقرار النقدي).
ج. اتضح من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة $CointEq(-1)$ بلغت (-1.115) وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة وإشارة سالبة، مما يعني أن جل الانحرافات في المدى القصير يتم تصحيحها كل سنة في المدى الطويل في العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي وسعر الصرف الرسمي.

ح. أظهرت الدراسة القياسية أن أي زيادة في سعر الصرف تؤدي الى انخفاض في معامل الاستقرار النقدي.

خ. من التحليل اتضح أن إشارة المتغير المستقل سالبة لكنها غير معنوية مما يعني عدم وجود أثر لسعر الصرف على معامل الاستقرار النقدي في الأجل الطويل وهذا يؤكد رأي النظرية النقدية والتي تقول بأن النقود محايدة في الأجل الطويل ويقتصر تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير.

7- التوصيات:

- أ. يجب العمل على تنسيق العمل في منظومة السياسات الاقتصادية وخاصة النقدية للسيطرة على عرض النقود واستقرار سعر الصرف من أجل تحقيق استقرار نقدي مستدام في الاقتصاد الليبي.
- ب. العمل على إصلاح المنظومة المصرفية والأجهزة المالية وإنشاء أسواق مالية فاعلة تساعد السلطة النقدية في تفعيل أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.
- ت. تنويع الاقتصاد الليبي من خلال الدفع بالقطاعات ذات الميزة النسبية لزيادة الإنتاج والتصدير وذلك لتنويع جهات عرض العملة الأجنبية وتحقيق الأمن القومي.

8-المراجع:

- 1- دردور، أسماء، (2022). أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج ARDL. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 5(1)، 615-630.
- 2- ولد موسى، إبراهيم، (2023). قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 13(1)، 231-249.
- 3- البرغتي، والشريف، (2014). تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا. مؤتمر الاقتصاد في ليبيا بين تحليل الواقع وآليات التطوير. منشورات جامعة بنغازي.
- 4- بشينة، و آخرون. (2018). دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 11، 99-131.
- 5- الشلماني، سراج (2023). قياس أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي خلال الفترة (1985-2022). مجلة الجامعي، 38، 124-144.
- 6- المومن، عبدالكريم، (2021). أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الاستقرار النقدي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1980-2020). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(2)، 551-568.
- 7- سامويلسون، و نوردهاوس، (2006). علم الاقتصاد (الطبعة الأولى). مكتبة لبنان ناشرون.
- 8- مختاري، و آخرون. (2021). أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 10(1)، 212-230.

آثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1981-2023

ملحق الورقة

جدول رقم (1) بالملحق

الناتج المحلي الإجمالي والقاعدة النقدية وسعر الصرف

في الاقتصاد الليبي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	القاعدة النقدية		معدل النمو	سعر الصرف
		معدل النمو	القاعدة النقدية		
1980	10881.6	%	2307.2	%	0.29679
1981	9401.1	-0.14	2166.9	-0.06	0.29679
1982	9372.8	0.00	2261.1	0.04	0.29679
1983	8931.9	-0.05	1798.9	-0.20	0.29679
1984	8363.9	-0.06	1717.9	-0.05	0.29679
1985	8226.5	-0.02	2221.6	0.29	0.29679
1986	7324.7	-0.11	2113.1	-0.05	0.31575
1987	6195.7	-0.15	2250.7	0.07	0.29822
1988	6599.2	0.07	1912.9	-0.15	0.28646
1989	7404	0.12	2371.1	0.24	0.29558
1990	8185.3	0.11	3186	0.34	0.28372
1991	8981.4	0.10	3185.4	0.00	0.28558
1992	9539.8	0.06	4092.3	0.28	0.29921
1993	9331.4	-0.02	3992.6	-0.02	0.32316
1994	9967	0.07	4627.3	0.16	0.36247
1995	10679.3	0.07	4985.7	0.08	0.35445
1996	12180.2	0.14	5434.8	0.09	0.36592
1997	14148.8	0.16	5772.8	0.06	0.38868
1998	12741.3	-0.10	5861.1	0.02	0.45381
1999	14138.2	0.11	5696.8	-0.03	0.46308
2000	17550	0.24	4391.1	-0.23	0.54613
2001	18079.2	0.03	4187.3	-0.05	0.64732
2002	25914	0.43	4256.6	0.02	1.21669
2003	31731.8	0.22	4256.3	0.00	1.30839
2004	41576.9	0.31	5089.3	0.20	1.25064
2005	54537.6	0.31	7670.8	0.51	1.35541
2006	78938.1	0.45	8730.8	0.14	1.28821
2007	85901.5	0.09	10987.1	0.26	1.22728
2008	106096	0.24	18881.6	0.72	1.25161
2009	76225.6	-0.28	20462.8	0.08	1.24021
2010	95491.6	0.25	22604.2	0.10	1.2575
2011	58966.5	-0.38	32404.5	0.43	1.2628
2012	116755.2	0.98	34300.9	0.06	1.2896
2013	95823.4	-0.18	36886.5	0.08	1.2566
2014	73000.7	-0.24	38130.3	0.03	1.3379
2015	67289.1	-0.08	41926.2	0.10	1.3963
2016	69396.2	0.03	54597.6	0.30	1.4451
2017	93605.4	0.35	63199.9	0.16	1.3596
2018	104673.9	0.12	63199.9	0.00	1.3945
2019	96835.5	-0.07	61400.3	-0.03	1.3998
2020	91952.9	-0.05	60073.1	-0.02	1.3998
2021	2201972	22.95	66531.8	0.11	4.6076
2022	270794.4	-0.88	60869.2	-0.09	4.8408
2023	241710.8	-0.11	64450.5	0.06	4.7873

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة، وموقع البنك الدولي لبيانات الناتج 2020-2023